: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i39.480

TJFPS

39

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal for Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

" التنمية المستدامة في العراق: الواقع والتحديات بعد عام 2003 "

" Sustainable Development in Iraq: Reality and Challenges. after 2003"

Umniyah basim saadi [a]
University of Baghdad - Center for Strategic and International Studies [a]

م.م. امنيه باسم سعدي [a] *
جامعة بغداد– مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية [a]

Article info.

Article history:
- Received 16 Mar.2025
-Received in revised form 10 Apr .2025
- Final Proofreading 15 May. 2025
- Accepted: 23 May. 2025
- Available online:30 Jun.2025

Keywords:
- Development
- Sustainable
- Sustainable Development
- Iraq
- Challenges Facing Iraq

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: In order to draw a structural conclusion for sustainable development in Iraq after 2003, it was done by analyzing the challenges facing the path of sustainable development in its economic, social, and environmental dimensions. The research indicates that the Iraqi economy depends on oil as one of the main challenges, which makes the economy vulnerable to global fluctuations. The research also discusses the social challenges embodied in the high rates of unemployment and population density and the deterioration of basic services such as education and health care. In addition to this, there is environmental degradation resulting from desertification, climate change, and mismanagement of resources. The research concludes the necessity of adopting structural reforms and sustainable policies to achieve comprehensive and sustainable development in Iraq.

*Corresponding Author: Umniyah basim saadi، Email: umniyah.b@cis.uobaghdad.edu.iq ، Tel: XXX، Affiliation: University of Baghdad - Center for Strategic and International Studies

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 16 أذار 2025
-الاستلام بعد التنقيح 10 نيسان2025
- التدقيق اللغوي 15 مارس2025
- القبول: 23 مارس2025
- النشر المباشر: 30 حزيران 2025

الكلمات المفتاحية:
- **التنمية**
-**الاستدامة**
-**التنمية المستدامة**
-**العراق**
- **التحديات التي تواجه العراق**

الخلاصة: التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2003، تمت عبر تحليل التحديات التي تعترض مسار التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. ويشير البحث إلى اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط كأحد اهم التحديات الرئيسية، مما يجعل الاقتصاد هشاً أمام التقلبات العالمية، كما يناقش البحث التحديات الاجتماعية التي تتجسد في ارتفاع معدلات البطالة والتعداد السكاني وتدهور الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية. ويضاف إلى ذلك التدهور البيئي الناتج عن التصحر والتغيرات المناخية وسوء إدارة الموارد. ويخلص البحث إلى ضرورة تبني إصلاحات هيكلية وسياسات مستدامة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في العراق .

المقدمة:

خلال المدة الممتدة من اواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، ظهرت حركة جديدة تدعو إلى توافق خطط التنمية مع البيئة، وضرورة دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط التنموي. عُرف هذا المفهوم باسم "التنمية المستدامة"، الذي يركز على العلاقة بين الإنسان والموارد، ويتضمن جوانب اقتصادية، اجتماعية، بيئية، ومؤسساتية. العديد من الباحثين والمتخصصين يرون أن التنمية المستدامة جاءت كرد فعل على الأزمات البيئية التي ظهرت نتيجة السياسات التنموية الخاطئة. ورغم صحة هذا الاعتقاد إلى حد ما، إلا أنه لا يعبر عن الفكرة الكاملة، حيث إن المشاكل البيئية لا يمكن فصلها عن السياقات الاقتصادية والسياسية التي تسببت فيها.

اما في العراق، تكتسب هذه القضية أهمية خاصة، بالنظر الى التحديات الكبيرة التي تواجهها البلاد بعد عام2003 اذ أدى التغيرات السياسية والاجتماعية الى تفاقم الأزمات الاقتصادية. مما أثر بشكل سلبي على قدره العراق في التوجه نحو تحقيق تنمية مستدامة وتلبية احتياجات المواطنين وضمان حقوق الأجيال القادمة.

أهميــة البحــث: تكمـن أهميـة هـذا البحـث فـي تنـاول مفهـوم التنميـة المسـتدامة بوصـفه إطـاراً شـاملاً لمعالجـة التحـديات التنمويـة المعاصـرة، لا سـيما فـي السـياق العراقـي، الـذي شـهد تحـولات سياسـية واقتصـادية جذريـة بعـد عـام 2003، كـان لهـا أثـر بـالغ فـي إعـادة تشـكيل أولويـات الدولـة ومجـالات الاستثمار في الموارد

إشــكالية البحث: ظل التحديات التي وأججت العراق بعد عام 2003 وخصــوصــاً التغيرات الســياســية والاقتصادية والاجتماعية الكبيرة. يبرز سؤال رئيسي ماهي قدرة العراق على تحقيق التنمية المستدامة؟

1. ماهو واقع العراق التنموي بعد عام 2003؟.
2. ماهي التحديات التي تواجهه العراق نحو تحقيق تنمية مستدامة؟.
3. ماهي الأبعاد التنمية المستدامة؟.
4. ماهي الأهداف الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ؟.

فرضــية البحــث: ينطلـق البحـث مـن فرضـية مفادهـا ان الواقـع التنمـوي فـي العـراق بعـد عـام 2003 واجــه العديــد مــن المشــاكل والتحــديات وعلــى كافــة الابعــاد (السياســية والبيئيــة والاجتماعيــة والاقتصادية)

أهــداف البحــث: يهـدف البحـث إلـى تسـليط الضـوء علـى مفهـوم التنميـة المسـتدامة ويتمثـل الهـدف الـرئيس للبحـث هـو اسـتعراض واقـع التنميـة المسـتدامة فـي العـراق بعـد عـام 2003 ومعرفـة التحـديات التي يواجهها العراق لتحقيق تنمية مستدامة.

هيكلية البحث:تم تقسيم البحث على ثلاث مطالب أهمها:

المطلب الأول: الأطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

المطلب الثاني: ابعاد التنمية المستدامة واهدافها

المطلب الثالث: التنمية المستدامة في العراق

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

ان مفهومي التنمية والاستدامة من المفاهيم الذات اهمية كبيرة في فهم التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. تشير التنمية إلى تحسين حياة الناس في مختلف المجالات، أما الاستدامة فتعني تحقيق هذا التقدم بطريقة تحافظ على الموارد وتضمن استمراره للأجيال القادمة. ومن خلال ما تقدم تم تقسيم المطلب:

اولا: مفهوم التنمية لغة واصطلاحاً

ثانيا: الاستدامة

ثالثاً: مفهوم التنمية المستدامة

أولا: مفهوم التنمية لغة واصطلاحاً

مصطلح "التنمية" في اللغة العربية مشتق من الفعل "نمى" الذي يعني الزيادة والنمو، أي تحقيق الزيادة في الشيء، كما يقال "نمى المال نمواً" بمعنى زاد في قيمته أو حجمه. أما في الاشتقاق الغربي، فقد جاء مصطلح التنمية استنادًا إلى الدلالة اللغوية لكلمة "progression" التي تعني التحديث أو التقدم[1].

تعريف التنمية اصطلاحاً: على الرغم من كثرة التعريفات التي حظي بها مفهوم التنمية، لم يتم الاتفاق على تعريف شامل يربط جميع أبعاده. فقد عُرِّفت التنمية بأنها عملية شاملة تشمل الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية للحياة، وهي عملية تهدف إلى تحقيق تراكم سريع ومستدام على مدار فترة زمنية معينة، تنقل المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة النمو والتقدم، متضمنةً بذلك التغيرات الكمية والنوعية.

[1]محمد بن مكرم بن غلي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**، ط3، ج10(لبنان: دار الكتب العلمية، 1998)، ص215.

وفي هذا السياق، تشير عملية التنمية إلى التحول من حالة التخلف إلى حالة التقدم ضمن إطار زمني يحدد وفق خطة التنمية الخاصة بكل مجتمع.

تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956، تم وصف التنمية " بأنها مجموعة من العمليات التي يتم من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج الكامل في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها" [1].

ترى الأمم المتحدة بأن التنمية "عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة من اجل تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي في الحياة القومية وتسهم في التقدم العام للبلاد" [2] .

من هذا المنطلق، يمكن القول إن التنمية هي فعل إنساني يهدف إلى تحقيق مصلحة الفرد والجماعات الإنسانية، والتي تُعد في الوقت نفسه الهدف والوسيلة في عملية التنمية. فهي تسعى إلى رفع وتعزيز الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وزيادة قدرات الأفراد والجماعات على استغلال الطاقات المتاحة بطرق مبتكرة وحديثة، بهدف تحقيق مستوى معيشة أفضل ومستدام للجميع.

ثانيا: الاستدامة

يُعرّف مفهوم الاستدامة في المعجم اللغة بأنه يشير إلى الاستمرارية والتجديد، حيث تعود أصول كلمة "استدامة " إلى اللغة اللاتينية، مُشتقة من "Sustainer" التي تعني الدعم أو الإسناد من

---

[1] نقلاً وسيلة السبتي، **تمويل التنمية المحلية**، ط1(الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع،2007)، ص12.

[2] نقلاً علي غربي واخرون، **تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة**، ط1، (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003)، ص 32.

الأسفل لتمكين الارتقاء. كما تدل على مفهوم الاستمرارية والبقاء، وتوفير أسباب الحياة، ودعم موارد البيئة[1] .

إلى أن مفهوم الاستدامة ليس بحديث العهد، بل بدأ يتبلور بصورة واضحة ضمن التوجهات التنموية المختلفة في النصف الثاني من القرن العشرين، ليصبح له أهمية متزايدة في مطلع القرن الحادي والعشرين. يتجاوز هذا المفهوم فكرة الاقتصاد في استحدام الموارد ضمن الحدود المسموح بها، ليمتد الى كيفية تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الموارد.

قدّم عدد من المنظرين والمنظمات تعاريف متعددة لمفهوم الاستدامة، ومن بينهم العالم " فيليب" الذي يُشير إلى أن الاستدامة تتجسد في الحفاظ على الشيء وإمداده بأسباب الحياة والديمومة، ولا تقتصر على تكامل القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية أو تحسين نوعية الحياة. هذا يدل على أن فكر الاستدامة يتعدى مفهوم الحفاظ ليشمل الاستمرارية وتحسين جودة الحياة البشرية[2].

عرف الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية الاستدامة بأنها" هي عملية تحسين نوعية الحياة البشرية ضمن الإمكانيات المتاحة في النظام الايكولوجي" [3] .

ثالثاً: **مفهوم التنمية المستدامة:**

شهد عام **1972** انعقاد مؤتمر البيئة البشرية في العاصمة السويدية ستوكهولم، حيث تم طرح مفهوم التنمية المستدامة بوصفه قضية استراتيجية مركزية في سياق الجهود الدولية الرامية إلى إعادة صياغة مسار التنمية العالمية، بما يحقق التوازن بين متطلبات التقدم الاقتصادي

---

[1] نقلاً مائح شبيب، علي حمزة، الاستدامة في إطار التنمية– رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق، **مجلة مركز دراسات الكوفة**، المجلد1، العدد 57،(بغداد: 2020)، ص4.

[2]Sutton، Phillip, **Sustainability: What does it mean? Published research**, London, August 2000, p9

[3] عبد الله حسون وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، **مجلة ديالى للبحوث الانسانية**، العدد 67،(ديالى:)2015، ص 339.

وضـرورات الحفـاظ علـى البيئـة. وقـد وجّـه المـؤتمر انتقـادات واضـحة للحكومـات والهيئـات التـي لـم تدمج الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط التنموي.

أن مصـطلح ((**التنميـــة المســـتدامة**)) ظهـر لأول مـرة كآليـة محوريـة ضـمن الإسـتراتيجية العالميـة لصـيانة المـوارد الطبيعيـة فـي عـام 1980، إلا أن الانتشـار الفعلـي لهـذا المفهـوم تحقـق مـن خـلال " اللجنـة العالميـة المعنيـة بالبيئـة والتنميـة" (لجنـة بروتنلانـد)، التـي تأسسـت فـي عـام 1984.أصـبح تقريـر اللجنـة الصـادر فـي عـام 1987، والمعـروف بعنـوان "مسـتقبلنا المشـترك" حجـر الزاويـة فـي تـداول لهـذا المفهـوم وإكسـابه الشـرعية والثقـة علـى المسـتوى الـدولي. ويُعتبـر هـذا التقريـر بمثابـة الانطلاقـة الفعليـة لمفهـوم التنميـة المسـتدامة، حيـث حـوّل النقاشـات الاقتصـادية والسياسـية والبيئيـة إلـى أطـر تـدمج بـين الاحتياجـات الاقتصـادية والاجتماعيـة والبيئيـة ضـمن رؤيـة شـاملة. وقـد سـاهم هـذا المفهـوم فـي تعزيـز السـعي لتحقيـق العدالـة بـين الأجيـال الحاضـرة والمقبلـة، وأصـبح منـذ ذلك الحين جزءًا لا يتجزأ من النقاشات العالمية حول التنمية المستدامة [1] .

ومـن اهـم التعريفـات التـي عرفـت بهـا التنميـة المسـتدامة مـن قبـل المنظمـات والمؤسسـات هـي كألاتي:

- عرفـت التنميـة المسـتدامة مـن قبـل **لجنـة الأمـم المتحـدة للبيئـة والتنميـة (لجنـة برونتلانـد) عـام (1878)** بأنهـا "هـي تلبيـة احتياجـات الحاضـر دون الانتقـاص مـن قـدرات الأجيـال القادمـة علـى الوفاء باحتياجاتها"[2] .

•وعـرف **منظمـة الاغذيـة والزراعـة (الفـاو) عـام (1989)** التنميـة المسـتدامة بأنهـا " ادارة المـوارد الطبيعيـة وحمايتهـا، مـن اجـل الحصـول علـى تغيـر البيولـوجي والتقنـي والمؤسسـي لضـمان اسـتمرار تلبيه الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية"[3].

---

[1]عدنان عبد الامير، السياسية العامة في العراق وأثرها على التنمية البشرية المستدامة 2003–2013، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النهرين، 2020، ص 9.

[2] نقلاً عن: نوازل عبد الرحمن الهيتي، **التنمية المسـتدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة انموذجا**، ط1، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث،2009)، ص14.

[3]ساجدا حميد عبل، **التنمية المستدامة ومواجهه التلوث البيئي وتغير المناخ**، ط١، (ألمانيا، مركز الديمقراطي العرب للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،)، ص94.

•وعرف **مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الارض)** الذي اقام في مدينه ريو دي جانيرو البرازيلية عام (1992) التنمية المستدامة بانها "عملية انجسام بين لتنمية البينية والاقتصادية والاجتماعية، ادى ذلك الى ربط بين الاقطاب لثلاث، فعالة من الجانب الاقتصادي، عادلة من الجانب الاجتماعي، وممكنه من الجانب البيني" (مؤتمر الأمم المتحدة المعني للتنمية والبيئة [1] .

•اما **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو)** عرفت التنمية المستدامة بانها "بانهاعبارة عن تعزيز التنمية الاقتصادية، مع لمحافظة على الموارد الطبيعية، وضمان التواصل مع التنمية السياسية، الاجتماعية، البينية، الاقتصادية وتكون هذا التواصل على أساس المساوة"[2].

من خلال ما سبق ترى الباحثة ان تعريف شامل للتنمية المستدامة بانها فكرة ان المجتمعات الانسانية يجب ان تعيش وتلبي احتياجاتها دون المساس قدرات الاجيال المستقبلية. وان التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة مر بعده مراحل من مؤتمر ستوكهولم عام (1972) الذي يعد اول مؤتمر ذكر عن فهوم التنمية المستدامة، وبعد ذلك في بداية الثمانينات عام (1981) ، ثم في عام (1992) في مؤتمر قمه الارض ، وبعدها في العديد من المؤتمرات من عام (1997) والى عام (2015) هذا مايدل ان مفهوم التنمية المستدامة لم يكن وليد الحاضر انما مر بعده مراحل ليصبح ماهو عليه الان .

المطلب الثاني : ابعاد التنمية المستدامة واهدافها

تعد التنمية المستدامة أحد المفاهيم الجوهرية في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المعاصر، إذ تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.ومن خلال ما تقدم تم تقسم المطلب :

اولاً: ابعاد التنمية المستدامة

ثانياً:: اهداف التنمية المستدامة

---

[1]مؤتمر الأمم المتحدة المعني للتنمية والبيئة (قمة الأرض) ريو جانيرو،٣-١٤يونيو،١٩٩٢، (المبدأ الثالث).

[2]مدحت أبو النصر، **ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها، أبعادها، مؤشراتها**، ط١، (مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر،٢٠١٧)، ص٧٠.

اولاً: أبعاد التنمية المستدامة

ان التنمية المستدامة لا يمكن ان تتحقق الا من خلال الاندماج والترابط بين ثلاث عناصر أساسيه وهي: **الاقتصادية, الاجتماعية , البيئية.** ويمكن توضيحها بشكل مفصل لآبعاد التنمية المستدامة من خلال الجدول رقم (1) (سعدي 2022 ، 48)

الجدول (1) أبعاد التنمية المستدامة

الأبعاد	الأهداف
البعد الاقتصادي	**يركز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على تحقيق نمو اقتصادي متوازن يضمن تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر والبطالة دون استنزاف الموارد الطبيعية. يشير إلى أهمية استغلال الموارد بكفاءة لضمان استمرارية التنمية وتجنب الأضرار البيئية. كما يسعى إلى تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية من خلال التوزيع العادل للثروات وزيادة معدلات الإنتاج بطرق تحترم البيئة وتساهم في حماية الموارد للأجيال المقبلة.**
البعد الاجتماعي	**يرتكز البعد الاجتماعي على مبدأ العدالة التوزيعية وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع من حيث الحقوق والخدمات الأساسية، مثل التعليم، الرعاية الصحية، السكن، والعمل. يسعى إلى تعزيز تكافؤ الفرص بين الأفراد وتحسين مستوى المعيشة، مع التركيز للقضاء على الفقر والبطالة. بالإضافة إلى ذلك، يعمل هذا البعد على تمكين الفئات المحرومة وضمان تحقيق التوازن الاجتماعي داخل المجتمعات، مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.**
البعد البيئي	**يقوم البعد البيئي على حماية النظم البيئية والمحافظة على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية. يتطلب هذا البعد استخدام الموارد بكفاءة وبشكل مستدام، مع تجنب استغلالها بشكل مفرط أو تلويث البيئة. يسعى إلى تقليل التلوث والانبعاثات الضارة، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والبيئي من خلال اعتماد سياسات**

	تـدعم الاسـتدامة البيئيـة. ويهـدف أيضًـا إلـى حمايـة المـوارد المتجـددة، مثل المياه والتربة، لضمان استخدامها المستدام لأجيال المستقبل.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد امنيه باسم سعدي , دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية " المدن الذكية انموذجا ", رسالة ماجستير (غير منشوره) , جامعة النهرين , 2022 , ص 48.

بنـاء علـى هـذه الأبعـاد الثلاثـة، يمكـن القـول إن التنميـة المسـتدامة تهـدف إلـى إيجـاد تـوازن بـين تحقيـق التقـدم الاقتصـادي، العدالـة الاجتماعيـة، وحمايـة البيئـة، بحيـث إذ لا يـؤثر تحقيـق أي منهـا سلبًا على الآخر، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد هذا الكوكب.

ثانيـاً: أهـداف التنميـة المسـتدامة تـم تحديـد أهـداف التنميـة المسـتدامة بشـكل تفصـيلي مـن خـلال منظمه الأمم المتحدة من خلال الشكل (1) اهداف التنية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة

ومن خلال ماسبق يمكن توضيح ان أهداف التنمية المستدامة التي حددت من قبل منظمه الأمم المتحدة. وهي 17 هدف وهي كالاتي: [1] .

1.الفقر: القضاء على الفقر بجميع اشكالة في كل مكان بحلول عام2030

2.الجوع: إنهاء الجوع والعمل على تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة

3.الصحة: ضمان توفير حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار.

4.التعليم: ضمان تعليم الجيد لجميع الافراد بشكل متساوي وتوفير فرص التعلم طوال العمر.

5.المساواة: تحقيق المساواة بين كلا الجنسين وتوفير فرص عمل النساء والفتيات.

6. المياه: ضمان الادارة وتوفير الاستدامة لخدمات المياه لكل المواطنين

7.الطاقة: ضمان الحصول على الطاقة الحديثة بأسعار معقولة والتي يمكن الاعتماد عليها من قبل الجميع

8.الاقتصاد: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتوظيف الشامل

9.البنى التحتية: بناء بنية تحتية قادرة على المقاومة وتوفير التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار.

10.الدول: تقليل من عدم مساواة في داخل الدول الواحدة او وما بين الدول فيما بينها

11.الاستيطان: العمل على توفير المستوطنات الإنسانية شاملة، وآمنة، ومرنة، ومستدامة

12.الاستهلاك والانتاج: ضمان توفير الاستهلاك المستدام وأنماط جديدة للإنتاج.

13.المناخ: اتخاذ الاجراءات الضرورية من اجل مكافحة التغير المناخي وتاثيراته.

14.البحر: المحافظة على استدامة المحيطات والبحار والموارد البحرية من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

15.البر: تعزيز الاستخدام المستدام للنظم الايكولوجية الأرضية، ادارة الغابات بشكل مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي واستعادتها ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

16.السلام والعدل: تعزيز الجمعيات المُسالمة للتنمية المستدامة، من اجل الحصول على العدالة للكل وبناء مؤسسات قابلة للمحاسبة وشاملة على كافة المستويات.

17.الشركات: توفير الوسائل والسبل من اجل اعادة وتنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة.

---

[1] امنيه باسم سعدي ، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية " المدن الذكية انموذجا "، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، جامعة النهرين ، العراق، 2020 ، ص 48.

المطلب الثالث : التنمية المستدامة في العراق

رغم الامكانيات الطبيعية والبشرية الكبيرة التي يمتلكها العراق، لا يزال مسيرة التنمية المستدامة تواجه تحديات وعقبات متراكمة منذ عام 2003والى وقتنا الحالي حالت دون تحقيق اهدافها المرجوة. ومن خلال ما تقدم يمكن تقسيم المطلب :

اولاً: واقع التنمية في العراق

ثانياً: تحديات التنمية المستدامة في العراق

أولا: واقع التنمية في العراق بعد عام 2003، دخل العراق مرحلة تاريخية معقدة اتسمت بتعاقب الأحداث السياسية والعسكرية التي أفرزت تأثيرات بعيدة المدى على مختلف جوانب الحياة في البلاد. فمع الغزو الأمريكي وما تلاه من عمليات عسكرية مستمرة، تفاقمت التحديات على المستوى الداخلي، حيث توقفت عجلة التنمية المستدامة بشكل شبه كامل. وبدلاً من تحقيق تطور في البنية الاقتصادية والاجتماعية، شهد العراق عملية عسكرة شاملة للاقتصاد، مما أثر سلباً على القطاعات الحيوية، كالبنية التحتية التي تضررت بشكل واسع، سواء في مجال الخدمات الفنية أو الصحية أو التعليمية[1] .

إلى جانب ذلك، شهدت الحياة الاجتماعية والاقتصادية اضطرابات واسعة، مما انعكس على النسيج الاجتماعي نفسه، حيث فقد المجتمع العراقي كثيراً من خصائصه الحضارية التي كانت تميزه قبل 2003. وتدهورت مستويات العيش والخدمات، وأدى الانقسام الاجتماعي والتحديات الأمنية إلى تراجع مستوى التكافل المجتمعي. ويمكن توضيح مؤشرات التنمية بشكل مفصل من خلال الجدول رقم (2):

الجدول (2) مؤشر التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي

[1] اهداف التنمية المستدامة هي لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر واستدامة للجميع، وضعت من قبل الأمم المتحدة للتصدي للتحديات العالمية بما في ذلك المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ والتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة بحلول 2030 للمزيد ينظر: www.un.org/sustainable-development/at/

السنوات	التعداد السكاني	الناتج المحلي الإجماليGDP	متوسط نصيب الفرد	مؤشر حجم الواردات	مؤشر حجم الصادرات	انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون
2003	27	21.9	809.8	24.5	29.8	3.00
2006	28	65.1	2253.8	41.8	40.5	2.90
2009	30	111.6	3686.4	68.7	58.6	3.10
2012	33	218.0	6437.5	89.4	73.1	3.80
2015	37	166.7	4416.9	100	100	3.50
2018	40	209.6	56015.5	92.7	112.5	4.10
2021	43	250.8	4816.8	91	112.9	..
2023	45	...	5512.5	...	..	..

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي: على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ شهد عدد السكان في العراق نمواً مستمراً، حيث ارتفع من 27 مليون نسمة في 2003 إلى 45 مليون نسمة في 2023. هذه الزيادة تعكس النمو الطبيعي للسكان لكنها قد تضع ضغوطاً على البنية التحتية والخدمات العامة.

ويُظهر الجدول تحسناً تدريجياً في الناتج المحلي الإجمالي للعراق بعد 2003. ففي 2003 كان الناتج المحلي21.9 مليار دولار، وارتفع في السنوات التالية ليصل إلى8.250 مليار دولار في 2018، مما يشير إلى تعافي اقتصادي تدريجي رغم التحديات. مما أدى بذلك إلى تأثير على متوسط نصيب الفرد من الناتج اذ شهد معدل نصيب الفرد 809.8 في عام 2003 مما أدى الى تقلبات وارتفاع هائل غير مسبوق خلال فترة من 2003 إلى 2006 إذ وصل إلى5512.5

شهدت الصادرات العراقية نمواً كبيراً، حيث ارتفعت من 29.8مليار دولار في 2003 إلى 112.9 مليار دولار في 2021. هذا الارتفاع يعكس اعتماد العراق على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات وتوسيع قدراته الإنتاجية في هذا المجال.

أمـا المؤشـرات الـذات اهميـه كبيـره وهـي المؤشـرات البيئيـة وهـو مقـدار الانبعـاث غـاز ثـاني أوكسـيد الكـاربون، إذ نلاحـظ ان مقـدار انبعـاث الغـاز فـي العـراق وصـل إلـى 3.00 ٪ فـي عـام 2003 وبـدء بالتزايد المستمر إلى ان وصل 4.10 ٪ في عام 2018.

بنـاءً علـى الجـدول، يتضـح أن العـراق مـر بفتـرات مـن النمـو الاقتصـادي الملحـوظ لا سـيما فـي حجـم الصـادرات النفطيـة والنـاتج المحلـي الإجمـالي ومتوسـط نصـيب الفـرد العراقـي، علـى الـرغم مـن التحـديات الكبيـرة التـي واجهتهـا الـبلاد. ومـع ذلـك، تبقـى معـدلات البطالـة المرتفعـة وزيـادة التعـداد السكاني من القضايا التي تحتاج إلى معالجة مستدامة لتحسين الأداء الاقتصادي الشامل.

ثانيا: تحديات التنمية المستدامة في العراق

من اهم التحديات التي تواجه التنمية في العراق بعد عام 2003 هي كالاتي:

- **التحديات السياسية**

يعـد عـدم الاسـتقرار السياسـي مـن أبـرز التحـديات والعوائـق التـي تقـف فـي وجـه تحقيـق التنميـة المسـتدامة فـي العـراق بعـد عـام 2003 إذ شـهد العـراق منـذ عـام 2003 حالـة مـن التعثـر نتيجـة الاحـتلال الأمريكـي علـى العـراق وإخفـاق إدارة العمليـات السياسـية والخلافـات ألمتواصـلة بـين القـوى السياسـية المختلفـة الـذي خلـق حـال مـن الفـراغ السياسـي، ممـا هـدد اسـتقرار العـراق وأضعف أي جهود تبذل في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والإصلاح السياسي[1] .

يُعـد الفسـاد الإداري والمـالي أحـد أبـرز التحـديات السياسـية التـي تواجـه جهـود التنميـة المسـتدامة فـي العـراق، إذ تشـهد مؤسسـات الدولـة تفشـياً واسـعاً لمظـاهر المحسـوبية وسـوء إدارة المـوارد، لا سـيما فـي القطاعـات ذات الطـابع المـالي والإنتـاجي مثـل الـنفط والكهربـاء. وقـد أدى غيـاب نظـم الرقابـة الفعّالـة، إلـى جانـب ضـعف المسـاءلة القانونيـة، إلـى اسـتنزاف جـزء كبيـر مـن الأمـوال العامـة دون تحقيـق تحسـين ملمـوس فـي البنـى التحتيـة أو الخـدمات الأساسـية، ممـا عمّـق مـن أزمة الثقة بين المواطن والمؤسسة الحكومية.

[1] وزار ذياب عسـاف، مهى خالد شـهاب، واقع التنمية المسـتدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق، **مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد8، العدد 3، (كركوك:2018)، ص276.

- **التحديات الاقتصادية**

من اهم التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق، إذ يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد "ريعي " يعتمد على قطاع واحد وهو (النفط) اذ يشكل حوالي90 % من موارد الموازنة العراقية وبحدود 70%من الناتج المحلي الإجمالي[1] ، ويمكن توضيح ومقدار إيرادات الموارد النفطية العراقية من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول رقم (3):

الجدول رقم (3) إيرادات الموارد النفطية العراقية

السنوات	النفطية الإيرادات مقدار
2003	53
2006	63
2009	39
2012	49
2015	37
2018	45
2022	42

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الرابط: https://data.albankaldawli.org/

من خلال الجدول رقم (3) يوضح مقدار الإيرادات الموارد النفطية العراقية من إجمالي الناتج المحلي اذ كان مقداره 53٪ في عام 2003 وبدء بالارتفاع اذ وصل ذروته عام 2006 بمقدار 63٪ وبدء بالانخفاض التدرجي منذ عام 2009 إلى عام 2021 وصل حوالي 42 وهو ما يوضح ان العراق يواجه تحدي كبير نتيجة العرض والطلب في الأسواق النفط العالمية على النفط العراقي.

[1] مصطفى محمد إبراهيم، نسرين غالي قاسم، قياس وتحليل أثر التنمية المستدامة في معالجة الصدمات الاقتصادية في العراق للمدة (2003–2022)، **مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية**، المجلد والعدد special (2023)، ص 293.

اما القطاع الثاني هو القطاع الزراعي من أبرز القطاعات غير النفطية في هيكل الاقتصاد العراقي، نظراً لما يمتلكه البلد من مساحات واسعة قابلة للزراعة تُقدَّر بحوالي 12 مليون هكتار. إلا أن ما جرى استغلاله فعلياً لا يتجاوز 6.5 مليون هكتار في أفضل سنوات الأداء، ما يعني أن قرابة نصف الأراضي الزراعية بقيت دون استخدام فعّال. ويرجع هذا التراجع إلى غياب السياسات التنموية الرشيدة منذ عقود، بالإضافة إلى ما شهده العراق من حروب وصراعات متكررة ألحقت أضراراً جسيمة بالبيئة الزراعية، سواء من خلال تدمير البساتين وحقول النخيل أو من خلال التلوث بالمخلفات العسكرية. كما تفاقمت المشكلة في السنوات الأخيرة مع ازدياد معدلات التصحر، ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في إنتاجية الأراضي الزراعية، ودفع العراق نحو الاعتماد المتزايد على استيراد المواد الغذائية، التي باتت تغطي ما يزيد على 90% من احتياجات السوق المحلي .

- **التحديات البيئية :**

أبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق هو التراجع في المستوى البيئي، لا سيما انحسار مياه نهري دجلة والفرات مما إدى حدوث التصحر وأثر بشكل كبير على القطاع الزراعي وهو يعد سابقا من القطاعات المهمة في العراق، فان مقدار الزراعة في العراق يقدر حوالي 31٪ في عام 2003 وبدء بالانخفاض والانحسار الى عام 2023 وصل حوالي 28٪ وليس هذا فقط إنما ايضاً تفاقم التلوث البيئي نتيجة الإهمال بسبب الحروب المتتالية التي تعرض لها العراق[1] .

الا ان المدن العراقية اليوم تواجه تحديات بيئية خطيرة نتيجة لانبعاثات المصافي النفطية القريبة، التي تسهم بشكل مباشر في تلوث الهواء وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض التنفسية والسرطانية بين السكان. كما أدى تقطيع الأشجار إلى تدهور الغطاء النباتي وفقدان التوازن البيئي، ما فاقم من آثار التغير المناخي المحلية مثل التصحر وارتفاع درجات الحرارة. ومن جهة أخرى، أسهم تحويل الأراضي الزراعية الخضراء إلى مجمعات سكنية في تقليص المساحات

[1]كاظم عبد الوهاب، بشرى رمضان، علي عبد الزهرة، إثر التغيرات المناخية في التنمية المستدامة للموارد المائية (دراسة تطبيقية في محافظة البصرة)، **مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية**، المجلد٤٤، العدد٤،(البصرة: ٢٠١٩)، ص٤

المنتجة زراعياً، مما زاد من الاعتماد على الاستيراد وأضعف الأمن الغذائي الوطني. هذه الظواهر مجتمعة تشكل تهديداً مباشراً على الصحة العامة والاقتصاد والبيئة. ويتطلب التصدي لها اعتماد سياسات تنموية مستدامة وإعادة النظر في التخطيط الحضري والزراعي.

●**التحديات الاجتماعية** :ان أبرز التحديات التي تشكل خطراً على العراق تم توضيحها من خلال الجدول رقم (4):

الجدول رقم (4) التحديات الاجتماعية

السنوات	مؤشر البطالة	مؤشر الصحه
2003	9.0	66.0
2006	8.4	64.0
2009	80.4	66.0
2012	8.0	68.0
2015	10.8	69.0
2018	13.5	72.0
2021	16.2	70.0
2023	15.5	..

المصـــدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/

من خلال الجدول يوضح لمعدل البطالة خلال الفترة المدروسة، حيث بلغ ذروته في 2003 بنسبة9.0٪ ثم شهد تحسناً تدريجياً ليصل إلى16.2% في 2021، قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى 15.5% في 2023. هذه التقلبات تعكس تأثيرات الأزمات السياسية والاقتصادية على سوق العمل.أما فيما يخص مؤشر الصحة فان في حاله تذبذب في حاله ارتفاع وانخفاض ففي عام 2003 وصل معدل الصحة حوالي 66٪ بينما وصل ذروته في عام 2018 وصل حوالي 72٪ وفي اخر إحصائية في عام 2021 وصل إلى 70٪.

فيما يتعلق بواقع التعليم ومعدلات الأمية في العراق، فقد شهد هذا القطاع تحديات كبيرة انعكست على مستوى التحصيل العلمي وانتشار الأمية في بعض الفئات المجتمع شهد قطاع التعليم في العراق منذ عام 2003 وحتى عام 2023 تحولات ملحوظة في مؤشرات الأداء، متأثراً بالتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد. بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي حوالي 92% في عام 2018، مما يشير إلى تحسن مقارنة بالسنوات السابقة. ومع ذلك، فإن معدلات إتمام التعليم الابتدائي كانت منخفضة، خاصة بين الأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض، حيث أكمل أكثر من نصفهم فقط المرحلة الابتدائية، وأقل من ربعهم أكملوا التعليم الثانوي. وأظهرت البيانات تحسناً تدريجياً في معدلات محو الأمية بين البالغين (15 سنة فأكثر)، حيث ارتفعت من 77.2% في عام 2012 إلى 85.6% في عام 2017.

على الرغم من التحسن النسبي في بعض مؤشرات التعليم في العراق منذ عام 2003، إلا أن النظام التعليمي لا يزال يواجه تحديات كبيرة تتطلب إصلاحات هيكلية واستثمارات مستدامة لتحسين جودة التعليم وضمان الوصول العادل إليه لجميع فئات المجتمع

الخاتمة:

يُظهر البحث في موضوع التنمية المستدامة، بوصفها إحدى القضايا الحيوية في الوقت الراهن، اهتماماً متزايداً من قبل العديد من الدول الساعية إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد. وعلى الرغم من أن المؤشرات الاقتصادية في العراق، مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد، والصادرات والواردات، قد شهدت تحسناً نسبياً خلال السنوات الأخيرة، إلا أن البلاد لا تزال تواجه تحديات جوهرية تحول دون تحقيق التنمية المستدامة. وتتمثل أبرز هذه التحديات في عدم الاستقرار السياسي والأمني والفساد المالي والاداري ، وارتفاع معدلات البطالة، اضافة الى الاعتماد على قطاع النفط فقط دون تنويع في الاقتصاد إضافة إلى المشكلات البيئية المتفاقمة كاتساع رقعة التصحر وشح الموارد والتلوث البيئي

التوصيات:

1- ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في العراق لان يشكل القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة
2- تنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع واحد وهو النفط من اجل ضمان استقرار الاقتصاد العراقي في مواجهه التقلبات في أسعار النفط
3- تحتاج الحكومة تبني سياسات فعالة لحماية البيئة ومعالجة قضايا التصحر وشح المياه في نهري دجلة والفرات من اجل ضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة
4- تطوير النظام التعليمي والصحي مم يساهم في بناء قدرات بشرية قادرة على دفع عجل التنمية المستدامة وتعزيز الإنتاجية على المدى الطويل

Conclusion:

Research on sustainable development, as one of the pressing issues currently, shows increasing interest from many countries aiming to achieve a balance between economic growth and resource conservation. Despite the relative improvements in Iraq's economic indicators, such as GDP, per capita income, and exports and imports in recent years, the country still faces fundamental challenges that hinder sustainable development. The most notable of these challenges include political and security instability, financial and administrative corruption, high unemployment rates, reliance solely on the oil sector without diversification of the economy, and worsening environmental issues such as the expansion of desertification, resource scarcity, and environmental pollution.

Recommendations:

1- The necessity of achieving political and security stability in Iraq as it forms the fundamental basis for sustainable development.
2- Diversifying the economy and reducing dependence on a single sector, namely oil, to ensure the stability of the Iraqi economy in the face of fluctuations in oil prices.
3- The government needs to adopt effective policies to protect the environment and address issues of desertification and water scarcity in the Tigris and Euphrates rivers to ensure the sustainability of resources for future generations.
4- Developing the educational and health systems contributes to building human capacities that are capable of advancing sustainable development and enhancing productivity in the long run.

المصادر :

اولا : الكتب

1. ابن منظور، محمد بن مكرم بن غلي، أبو الفضل جمال الدين. لسان العرب. ط3، المجلد العاشر. لبنان: دار الكتب العلمية، 1998.

2. أبو النصر، مدحت، وياسمين مدحت محمد. التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها. الطبعة الأولى.(مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017)

3. السبتي، وسيلة. تمويل التنمية المحلية. الطبعة الأولى. (الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007)

4. غربي، علي، وآخرون. تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة. الطبعة الأولى.(مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003)

5. عبل، ساجدة حميد. التنمية المستدامة ومواجهة التلوث البيئي وتغير المناخ.ط1.(ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2007)

6. عبد الرحمن الهيتي، نوازل. التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجًا. ط1. (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2009)

ثانيا : الرسائل والاطاريح :

1. سعدي، أمنية باسم. "دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية: المدن الذكية أنموذجًا." رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، العراق، 2022.

2. عبد الأمير، عدنان. "السياسة العامة في العراق وأثرها على التنمية البشرية المستدامة 2003–2013." أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، 2022.

ثالثا: الدوريات والمجلات :

1. إبراهيم، مصطفى محمد، ونسرين غالي قاسم. "قياس وتحليل أثر التنمية المستدامة في معالجة الصدمات الاقتصادية في العراق للمدة ".(2023–2003) **مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية**، جامعة الفلوجة، العدد الخاص.(2023)

2. حسون، عبد الله، وآخرون. "التنمية المستدامة: المفهوم والعناصر والأبعاد ".**مجلة ديالى للبحوث الإنسانية**، جامعة ديالى، العدد67، (ديالى: 2015)

3. رمضان، بشرى، وكاظم عبد الوهاب، وعلي عبد الزهرة. "إثر التغيرات المناخية في التنمية المستدامة للموارد المائية: دراسة تطبيقية في محافظة البصرة ".**مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية**، المجلد 44، العدد4 (البصرة:2019)

4. شبيب، مائح، وعلي حمزة. "الاستدامة في إطار التنمية: رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق ".**مجلة مركز دراسات الكوفة**، المجلد 1، العدد 57.(2020)

5. عساف، وزار ذياب، ومهى خالد شهاب. "واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق ".**مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية**، جامعة كركوك، المجلد 8، العدد 3 (كركوك:2018)

رابعا: المصادر الإلكترونية

1. Phillip Sutton ،Sustainability: What does it mean? Published Research ،London, August 2000

2. مـؤتمر الأمـم المتحـدة المعنـي بالتنميـة والبيئـة (قمـة الأرض)، المبـدأ الثالـث، ريـو دي جـانيرو، 3–14 يونيـو 1992

3. أهداف التنمية المستدامة...، الأمم المتحدة، متاح على

www.un.org/sustainable-development/at/

Reference:

One :Books

1. Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Makram ibn ʿAlī. Lisān al-ʿArab. 3rd ed., vol. 10. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1998.
2. al-Sabtī, Wasīlah. Financing Local Development. 1st ed. Amman: Dār al-Manāhij for Publishing and Distribution, 2007.
3. Gharbī, ʿAlī, et al. Community Development from Modernization to Globalization. 1st ed. Cairo: Dār al-Fajr for Publishing and Distribution, 2003.
4. al-Hītī, Nawāzil ʿAbd al-Raḥmān. Sustainable Development: General Framework and Applications – The United Arab Emirates as a Model. 1st ed. Abu Dhabi: Emirates Center for Studies and Research, 2009.
5. ʿAbil, Sājidah Ḥamīd. Sustainable Development and Confronting Environmental Pollution and Climate Change. 1st ed. Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies, 2020.
6. Abū al-Naṣr, Mudaḥt and Yāsmīn Mudaḥt Muḥammad. Sustainable Development: Concepts, Dimensions, and Indicators. 1st ed. Cairo: Arab Training and Publishing Group, 2017.

Two: Theses and Dissertations

1. ʿAbd al-Amīr, ʿAdnān. "Public Policy in Iraq and Its Impact on Sustainable Human Development, 2003–2013." Unpublished PhD diss., University of al-Nahrain, 2020.
2. Saʿdī, Umniyah Bāsim. "The Role of the Knowledge Economy in Achieving Development: Smart Cities as a Model." Unpublished MA thesis, University of al-Nahrain, 2022.

Three: Journals and Periodicals

1. Shabīb, Mā'iḥ and ʿAlī Ḥamzah. "Sustainability Within the Framework of Development – A Future Vision for Sustainable Development in Iraq." Journal of the Kufa Studies Center, vol. 1, no. 57, 2020.
2. Ḥusūn, ʿAbd Allāh, et al. "Sustainable Development: Concept, Components, and Dimensions." Diyala Journal of Humanitarian Research, no. 67, 2015.
3. ʿAsāf, Wazār Ḍiyāb and Muhā Khālid Shahāb. "The Reality of Sustainable Development and Its Requirements in Iraq." Journal of Kirkuk University for Administrative and Economic Sciences, vol. 8, no. 3, 2018.
4. Ibrāhīm, Muṣṭafā Muḥammad and Nasrīn Ghālī Qāsim. "Measuring and Analyzing the Impact of Sustainable Development on Mitigating Economic Shocks in Iraq (2003–2022)." Journal of Business Economics for Applied Research, special issue, 2023.
5. ʿAbd al-Wahhāb, Kāẓim; Ramaḍān, Bushrā; and ʿAlī ʿAbd al-Zuhrah. "Impact of Climate Change on Sustainable Development of Water Resources: An Applied Study in Basra Governorate." Basra Research Journal of Humanities, vol. 44, no. 4, 2019.

Four :Electronic Sources

1. Sutton, Phillip. Sustainability: What Does It Mean? Published research, London, August 2000.
2. United Nations Conference on Environment and Development (Earth Summit), "Principle 3," Rio de Janeiro, 3–14 June 1992.

United Nations. “Sustainable Development Goals: For a Better and More Sustainable Future for All.” Accessed at: www.un.org/sustainable-development/at/